وينبني على هذا القول :

١. ان المالك الفعلي للارض الفلسطينية ـ عدا الملكية الخاصة ـ وأية اراض من أى نوع او صنف وتحت اى اسم كانت وبكل باطنها وما يتصل بها ، في الضفة الغربية ، هو الشعب الفلسطيني ، وهو وحده المالك لهذه الارض والمرجع لكل ما يتعلق بأمرها .

٢. ان تصرف الحكومة الاردنية في الارض الاميرية منها ، او ادارتها ، او الموافقة على تفويضها او نقلها ، كان مجراه عن طريق الانابة للشعب والتمثيل له وليس بالاصالة عن ذات الدولة ذلك انه لا وجود للحكومة الا من خلال الاصل ، وهو الامة .

اذن فالارض الاميرية التي دأبت سلطة الاحتلال على مصادرتها بشتى المزاعم ومختلف الادعاءات رغبة في التوسع والاملاك ، او تقليص حق السكان ، ليست ارضا سائبة ، لا أهل لها ولا صاحب ولا مالك ، بل ان لها الاهل الاصليين والملاك لرقعتها الفعليين والاصحاب الطبيعيين ، هؤلاء هم الفلسطينيون ، سواء من كان منهم المحتل او غير المحتل .

واذن ايضا فالغصب يبقى غصبا ، طال الزمان ام قصر ولا يولد حقا ولا يضفي شرعية من أى لون كان .

ان اسرائيل ، من حيث احكام القانون والاتفاقات الدولية ، هي دولة محتلة ، والدولة المحتلة لارض دولة آخرى ، تكون محاربه ، ذات وضع موءقت ، ومركز محدود الاجل ، ينتهي